

يبحث هذا النص محل الحق في الذمة المالية، مُميّزاً بين الحقوق العينية (التي ترد على الأشياء) والشخصية (التي ترد على الأعمال). يركز على الحقوق العينية، مُبيّناً فرقاً أساسياً بين "الأشياء" و "الأموال"، حيث تُعتبر الأشياء محل الحقوق، وليس كل الأشياء صالحة لذلك قانونياً، بل يجب أن تكون قابلة للتعامل قانوناً. ينقسم البحث إلى مبحثين: الأول يتناول محل الحق الشخصي (الالتزام بالقيام أو الامتناع أو الإعطاء)، والثاني محل الحق العيني، مُوضحاً الفرق بين الأموال والأشياء وتقسيمها.